د. بسام أبو عبد الله

مرض بعض المعارضة السورية الذي لا شفاء منه

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية السورية في السادس والعشرين من شهر أيار الحالي، تطرح بعض الأوساط الإعلامية والسياسية سؤالاً مهماً: أين المعارضة السورية من هذه الانتخابات الرئاسية؟ والحقيقة أن هذا السؤال قد يستقر جزءاً مهماً من الشارع السوري الذي يعتبر أن كل أنواع المعارضة السياسية في زمن الحرب هي شكل من أشكال الخيانة الوطنية، وأن الشارع السوري قرف من مصطلحات مثل «الثورة، الحرية، والمعارضة... الخ»، وأصبح ينظر بازدراء لمجرد طرح السؤال بهذه العلانية، لأن الأمر محسوم لدى قسم وازن من السوريين بأن معارضة الخارج مجموعة خونة ومرتزقة، تآمروا على بلدهم وشعبهم، وكانوا أحد أحصنة طروادة لهذا عاشه السوريون من حرب فاشية لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

دعوني هنا آخذ دور محامي الشيطان لأقول: لا يستطيع أحد أن يعتبر أنه لا معارضة سياسية في سورية؟ ولكن دعونا نفصّل فيها بعد أن نحولت إلى مهنة مَن لا مهنة له، فبتنا لا نعرف لماذا يعارضون؟ وما الذي يعارضونه؟ وما القوى التي تحرك هذه المعارضة؟ ومن أجل ماذا؟

من حسن حظي أنني كنت أتصفح إحدى الصحف التي تمول من إحدى دول الخليج العربي، وإذ بمقال لأحد المعارضين السوريين عنوانه: «خريطة راهنة لمعارضة ضعيفة»، والمقال طازج بتاريخ أمس الأربعاء ٥ أيار الجاري، حيث يستعرض واقع المعارضات السورية في الخارج والداخل، ويشير إلى ثلاثة هياكل:

١- الهيئة العليا للمفاوضات: التي يتهم أعضاؤها بعضهم بعضاً بالعمالة لقوى إقليمية ودولية. «الحقيقة أن السعودية أغلقت مكاتب هؤلاء العملاء حسب وصفهم لبعضهم البعض، وأبقت على ثلاثة موظفين إداريين فقط»، وهنا لن أعلق على شيء، والكلام ليس لي إنما لهذا المعارض السوري.

٢- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة: الذي حصل على دعم دولي وعربي، وفتحت له مكاتب في الخارج، ويتهم هذا المعارض بأن المسؤولين فيه «يدورون المناصب» أي يبدلون الطرابيش، وتطغى عليه نزعة الأسلمة «بقصد الأخونة» والتطبيق، إضافة إلى قضايا أخرى خجل منها «مثل الفساد، والسقوط الأخلاقي»، ويتهمهم بالانفصال عن الواقع، وأنه لا عمل لهم سوى إصدار البيانات التي لا تقدم ولا تؤخر، ويكتفون باقتسام جزء من أرض الوطن «مقسد» و«جبهة النصرة» الإرهابية، وواجهة حكومة مؤقتة لا تمون على أحد، ووزنها يساوي صفراً.

٣-هيئة التنسيق الوطنية: التي تعمل من دمشق فيصفها بأنها تُفاد من نخبة هرمة لم تطور أداءها السياسي والتنظيمي، ولم تخرج من أسر أكبر أحزابها «الاتحاد الاشتراكي»، أي إنها جثة هامدة تتحرك، ولا وزن جماهيرياً لها.

يخلص هذا المعارض الفذ ليخبر السوريين بالخبر الصادم أن معارضتهم تعاني المرض، وتردي الأوضاع، وأن مرضها قاتل يصعب الشفاء منه! وفي صحيفة تابعة لدولة تعلن أنه تم دفع مئات ملايين الدولارات على هؤلاء المرضى الذين لا شفاء لهم ولأمراضهم، ومرضهم قاتل- قاتل!

الآن: ما المخرج من هذه الحالة؟ يطرح هذا الجهبذ المعارض حلاً سحرياً يتمثل بالآتي: الحاجة لخلق معارضة جديدة تسهم بالحل مع المجتمع الدولي، وليس مع نظام الأسد، وفقاً لمعارته، لإعادة بناء سورية!

لقد تقصدت أن أنقل ما قاله وكتبه وهو بكامل قواه العقلية، من أن المطلوب اجتماع عاجل لدول العالم من أجل إعادة إحياء الجثث الهامدة، أو المعارضة المصابة بمرض قاتل لا شفاء منه، أي إحياء العظام وهي رميم!

تخيلوا أيها السادة أنه بعد عشر سنوات من حرب فاشية على سورية، وإنفاق مئات مليارات الدولارات على تدمير سورية، وهؤلاء بأنفسهم كمعارضين كانوا إحدى أدواتها، يعود البعض لطرح نفسه على طاولة النخاسة الدولية، لكن هذه المرة من دون شعارات براقة، فقد لبناء سورية، وهو الذي ساهم بتدميرها، وداس على كل المقدسات الوطنية مع غيره من أجل أوهام عاشها، وقبض ثمنها.

هذا نموذج أقدمه للسادة القراء كي لا يلوم أحد الدولة السورية من أنها لا تتعامل، ولا تتحاور مع معارضتها السياسية، ومع من ستتحاور: مع مرضى، مع جثث، مع عملاء، مع خونة، وأسف لاستخدام هذه الكلمات تجاه هؤلاء، لأنه آن الأوان لهؤلاء أن يتوقفوا عن نفث الجراح، وتذكيرنا بين الفترة والأخرى براثحتهم النتنة، وبعمالتهم، ورخصهم، وقذارتهم التي لن يغفرها لهم أحد.

إن المعارضة السياسية أيها السادة يجب أن تحمل قضايا وطنها، وهموم شعبها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وتناضل تحت سقف دستور البلاد، وقوانينه، وتشارك في الحياة السياسية بفاعلية وإيجابية، وتقدم مقترحات التطوير، والنهضة، وتكون نماذج أخلاقية يحتذى بها، وتحترم من أبناء شعبها، والأهم أن تكون سلمية، وليس مجرمة، قاتلة تخدم أجندات كل أعدائها.

وللذين يسألون أين المعارضة في الانتخابات الرئاسية السورية؟ نقول لهم: ها هي تمثل بشخصية وطنية سورية معارضة، بقيت في الداخل، وتابعت حوارها، ونشاطها السياسي، والثقافي، وعملت على تشكيل تجمع وطني ديمقراطي لمتابعة عملها تحت سقف دستور البلاد وقوانينها، ورفضت أن ترهن نفسها لأجندات الدول الخارجية، كما يتهمون بعضهم بعضاً وفقاً لمثل هذا المعارض السوري.

الانتخابات الرئاسية السورية مفتوحة للوطنيين السوريين، ولكل مواطن سوري تنطبق عليه الشروط، ويرى في نفسه الأهلية لهذا الموقع المرموق في البلاد، ولكنها ليست مكاناً للعملاء والخونة.

وإذا كان بعض هؤلاء مازالوا يكررون عباراتهم الممجوجة بين الفترة والأخرى حول الانتخابات الرئاسية السورية، فإننا نقول بوضوح وصراحة: إن تجربة سورية الديمقراطية لا تزال غضة، وفتية، وتطورها يرتبط بمدى نعمنا لها، وإسهامنا الوطني في المشاركة السياسية لتطويرها خطوة خطوة، باحثين عن رضانا الذاتي الذي هو بالتأكيد ليس كاملاً، لكن ليس رضا واشنطن، أو باريس، أو أنقرة، إذ إن الديمقراطية تحتاج إلى ثقافة قبول الآخر، وتحتاج إلى تغيير في منهج التفكير، وهو أمر لا يحدث بمادة دستورية، ولا بتجربة انتخابية واحدة أو اثنتين، بل تحتاج إلى مسار طويل، وإلى مؤسسات الدولة القوية المقتدرة، وليس إلى ميليشيات وعصابات وهواة سياسة ومنظرين وكتبة مقالات، أضف إلى ذلك من قال إن الديمقراطية هي نمط واحد يُقص ويلصق من بلد لآخر، ليأخذ شهادة حسن سلوك من واشنطن!

الديمقراطية مسار طويل، هدفه تحقيق مصالح الشعب أولاً، وحماية وحدة البلاد ثانياً، وضمان أمن ومستقبل الأجيال لعدم السماح للمرتزقة والخونة أن يكرروا لنا ما شهدناه خلال السنوات العشر الماضية من تجارب باسم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

وللذين يسألون عن دور المعارضة السورية في الانتخابات الرئاسية، نقول لهم: جزء كبير منها مريض مرضاً يصعب الشفاء منه، وجزء صغير منها التزم بقضايا بلده وشعبه، وها هو يشارك بها، وإعادة بناء سورية تحتاج للأصحاء والوطنيين، وليس لمرضى نفسيين يحتاجون لمصح عقلي.

محافظ اللاذقية لـ«الوطن»: إزالة آثار العدوان الإسرائيلي وتأمين احتياجات العائلات المتضررة

من الأضرار التي لحقت بأملاك المدنيين جراء العدوان الإسرائيلي على مناطق في اللاذقية (سانا)

محافظ اللاذقية إبراهيم السالم (عن الإنترنت)

اللاذقية - عصير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية، إبراهيم خضر السالم، لـ«الوطن»، أمس، العمل على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي الذي استهدف عدة مناطق مدنية سكنية بريف المحافظة، من خلال تكثيف مجلس مدينة اللاذقية أعمال الإزالة في كل المواقع.

وأوضح المحافظ، أنه تم إحصاء جميع النيران التي اندلعت جراء العدوان السافر في رأس شمرا والضاحية وسوق الجمعة.

وبيّن جعفر، أن عمليات الإطفاء تمت بمشاركة ٣ سيارات بطوافها في موقع رأس شمرا، وسيارتين في موقع سوق الجمعة، وسيارة في موقع الحفة.

كما أسفر العدوان عن أضرار في الشبكة الكهربائية في مركز تحويل سوق الجمعة الهوائي، نتيجة استهداف المركز الذي أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المنطقة، وإعادتها للخدمة بعد إصلاحها من الورشات مباشرة.

وزار محافظ اللاذقية ومدير الصحة هوازن مخلوف، المصابين الذين تم نقلهم إلى مشفى التشيف حمزة نوفل الوطني للاطمئنان على صحتهم، خلال تقديم الإجراءات الإسعافية المقدمة لهم.

وكان مصدر عسكري ذكر أنه في نحو الساعة ٢،١٨ من فجر أمس نفذ العدو الإسرائيلي عدواناً جوياً من اتجاه جنوب غرب اللاذقية مستهدفاً بعض النقاط في المنطقة الساحلية، وقد تصدت وسائط دفاعنا الجوي لصواريخ العدوان وأسقطت بعضها.

وذكر السالم، أنه وفق الحصيلة الأولية استشهد مدني وأصيب ٢ مواطنين مدنيين بينهما طفل ووالدته إضافة إلى أضرار مادية بينها منشأة مدنية لصناعة المواد البلاستيكية ومستودع للأخشاب والسيراميك وزارة الداخلية.

وذكر قائد فوج الإطفاء الرائد مهند جعفر لـ«الوطن»، أنه تم إخماد جميع النيران التي اندلعت جراء العدوان السافر في رأس شمرا والحفة وسوق الجمعة.

وبيّن جعفر، أن عمليات الإطفاء تمت بمشاركة ٣ سيارات بطوافها في موقع رأس شمرا، وسيارتين في موقع سوق الجمعة، وسيارة في موقع الحفة.

كما أسفر العدوان عن أضرار في الشبكة الكهربائية في مركز تحويل سوق الجمعة الهوائي، نتيجة استهداف المركز الذي أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المنطقة، وإعادتها للخدمة بعد إصلاحها من الورشات مباشرة.

السجن ثلاث سنوات ونصف السنة لامرأة نرويجية انضمت لداعش في سورية

محكمة أرمينية: المؤيد لمرتزقين سوريين قاتلا في قره باغ

حكمت محكمة أرمينية بالسجن المؤبد على مسلحين سوريين شاركا بالنزاع المسلح في إقليم ناغورني قره باغ بين الجانبين الأرمني والأذربيجاني، في وقت حكمت فيه محكمة نرويجية على امرأة بالسجن لمدة ثلاثة سنوات ونصف السنة لانضمامها إلى تنظيم داعش الإرهابي في سورية.

وقال «راديو أرمينيا» عبر موقعه الإلكتروني، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس: إن محكمة مقاطعة سيونيك جنوب شرق أرمينيا حكمت بالسجن المؤبد على مسلحين سوريين شاركا بالنزاع المسلح في إقليم قره باغ.

وأضاف: إن المسلحين السوريّين محراب محمد الشخير (٤٦ عاماً) ويوسف العبد الحجي (٣٣ عاماً)، متهمان بموجب المادة الثالثة من القانون الجنائي الأرمني، التي تتضمن «انتهاك القانون الدولي والقتل في أثناء النزاع المسلح، والهجوم على المدنيين» (الارتزاق والإرهاب).

وجرت محاكمة مغلقة للمسلحين السوريين بعد اقتراح قُدم للمحكمة خوفاً من نشر أسرار الدولة خلال المحاكمة، حسبما ذكر الراديو.

وسبق أن قالت رئيسة قسم المعلومات في لجنة التحقيق الأرمينية، ريما إيفانيان، في ١١ كانون الأول ٢٠٢٠ في تصريح لإذاعة «أوروبا الحرة»: إن السوريين المعتقلين لدى أرمينيا بسبب مشاركتهما إلى جانب الجيش الأذري في معارك قره باغ، لا يخضعان لتسليم وتبادل الأسرى مع الجانب الأذري.

وأضافت إيفانيان حينها: إن المرتزقة السوريين اللذين اعتقلتهما القوات الأرمينية، ليسا أسيري حرب.

وسبق تصريح إيفانيان لإذاعة «أوروبا الحرة»، بستة أيام، إعلان رئيس الوزراء الأرميني، نيكول باشينيان، أن بلاده توصلت إلى اتفاق تبادل جزئي ضحايا الحرب والأسرى مع أذربيجان.

لكن إيفانيان قالت حينها: إن المعتقلين السوريين متهمان، ولا يمكن مبادلتهما وفق مبدأ (الكل مقابل الكل) الذي عرضته يريفان كجوهر لعملية تبادل الأسرى مع باكو».

وفي ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠، اعتقل يوسف العبد الحجي، وهو أب لخمسة أطفال، حسب وسائل إعلام أرمينية، في حي لم ترد معلومات عن المعتقل الثاني.

وحسب المواقع المعارضة، فإن مبدأ «الكل مقابل الكل» يتضمن إعادة أي أسرى في حوزة أي من الطرفين على الفور ومن دون شروط مسبقة، في حال ظهور أسرى جدد.

وذكرت اللجنة الدولية لأسرى الحرب والمفقودين في أذربيجان أنها تؤيد هذا المبدأ في تبادل الأسرى.

وأنيت باكو (عاصمة أذربيجان) ويريفان (عاصمة أرمينيا)، في ٩ تشرين الأول ٢٠٢٠، المعارك التي استمرت نحو ٤٤ يوماً، باتفاق دخل حيز التنفيذ في اليوم التالي.

وأرسل النظام التركي الكثير من الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية الموالية له من سورية إلى إقليم ناغورني قره باغ للقتال إلى جانب القوات الأذربيجانية ضد القوات الأرمينية.

«مجموعة السبع» زعمت أنها ستعمل من أجل إنهاء الحرب المستمرة عليها

العراق يدعو لتوحيد الجهود الدوليّة لإيجاد حلٍّ سياسيٍّ للأزمة السورية

دعا العراق، أمس، إلى توحيد الجهود الدوليّة لإيجاد حلٍّ سياسيٍّ للأزمة السورية نظراً لتأثيرها المباشر في الأمن والاستقرار الإقليمي، وإلى معالجة الوضع الإنساني للعائلات المحتجزة في «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية العميلة للاحتلال الأميركي.

جاء ذلك، بعد أن زعمت مجموعة وزراء خارجية «مجموعة الدول السبع» أنها ستواصل عملها من أجل إنهاء الحرب المستمرة على سورية.

وذكرت وزارة الخارجية العراقية في بيان نقلته وكالة «نينا» للأنباء، أن وزير الخارجية فؤاد حسين تلقى اتصالاً هاتفياً من وزيرة خارجية بلجيكا صوفي ويلمز.

وأشار البيان إلى أن حسين قدّم التهنئة إلى ويلمز بمناسبة تسلمها منصبها وزيرةً للخارجية، متمنياً لها النجاح في مهام عملها، وبحثا ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية، والارتقاء بها إلى ما يُلبي طموح الشعبين الصديقين.

وأعرب حسين عن شكره إلى الحكومة البلجيكية لمواقفها الداعمة للعراق في حربه ضدّ مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، داعياً إلى أهمية استمرار الدعم إلى حين القضاء على الفكر الذي أنتج هذا التنظيم.

وأكد أهمية تعزيز العلاقات الثنائية، وتوحيد الجهود الدولية لإيجاد حلٍّ سياسيٍّ للأزمة في سورية، لتأثيرها المباشر في الأمن والاستقرار الإقليمي، حيث ينعكس ذلك على أمن واستقرار العراق، داعياً إلى معالجة الوضع الإنساني للعائلات في «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قسد» شرق الحسكة، ومنع تنظيم داعش من اختراق مخيمات النازحين، ونشر فكره الإرهابي، وإعادة تنظيم صفوفه.

وجرى أيضاً، حسب البيان، مناقشة قرار الحكومة العراقية إجراء انتخابات حُرّة ونزيهة، موضحاً أن العراق يعدّ رسالة إلى مجلس الأمن لتقديم الدعم وإرسال المراقبين لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

كما تم بحث عدد من القضايا الإقليميّة والدوليّة التي تحظى بالاهتمام المشترك، مع التأكيد على ضرورة العمل من أجل خفض التوتر وتحقيق التهدئة في المنطقة، وتجنُّب التصعيد الذي لن يخدم أي طرف.

من جانبها قدمت ويلمز خالص تعازيها إلى حكومة وشعب العراق باستشهاد عدد من المواطنين إثر الأعمال الإرهابية التي استهدفت العراق مؤخراً، معربةً عن تضامن بلجيكا حكومةً وشعباً مع العراق في حربه ضد الإرهاب.

وأشارت إلى قرار الحكومة البلجيكية بإرسال بعثة جديدة إلى العراق لتحديد مصير عائلات أطفال داعش.

على خط موازٍ، أعلنت مجموعة وزراء خارجية «مجموعة الدول السبع» أنها ملتزمة بإيجاد حل سياسي للأزمة السورية بدعوٍ إلى وقف إطلاق النار من أجل ما سمته «إنهاء معاناة السوريين»، حسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

ونقلت المواقع عن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قوله في تغريدة عبر حسابه في «تويتر»: إن «المجموعة ستواصل عملها من أجل الدفع لتحقيق جميع جوانب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢٥٤)».

وأضاف: إن «المجموعة تعهدت بإنهاء الحرب (الإرهابية) المستمرة على سورية منذ عشر سنوات إلى الآن».

وتقدم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة دعماً لتنظيمات إرهابية في سورية منذ بدء أزمته عام ٢٠١١، لكن الجيش العربي السوري تمكن من دحر تلك التنظيمات من أغلب المناطق السورية.

وتتكون «مجموعة السبع» من أكبر سبعة اقتصادات متقدمة في العالم وهي: بريطانيا المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة.

وأول من أمس، اجتمع وزراء خارجية هذه الدول في لندن، لمناقشة الجهود المبذولة في مواجهة التحديات المشتركة، بما في ذلك الإرهاب، في اليوم التالي من أول اجتماع مباشر للمجموعة منذ أكثر من عامين.

وكالات

الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب بزيادة إيصال المساعدات لمناطق سيطرة الإرهابيين!

معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا (عن الإنترنت – أرشيف)

واصلت الأمم المتحدة عملية تكرس تسييس العمل الإنساني في سورية وربطه بشروط تتعارض جملة وتفصيلاً مع مبادئها، إضافة إلى تجاهل الأسباب الحقيقية الكامنة وراء زيادة المعاناة الإنسانية والمتمثلة بالإجراءات القسرية المفروضة على الشعب السوري وما يرافقها من نهب قوات الاحتلال الأميركي ثروات سورية.

ودعا رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة فولكان بوزكير في مؤتمر صحفي، عقده بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، إلى استمرار دخول المساعدات الإنسانية إلى سورية من دون انقطاع، متحدثاً عن زيادة الطلب على المساعدات فيها بنسبة ٢٠ بالمئة عام ٢٠٢٠.

حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وأعدت سورية على لسان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة بسام صباغ، خلال كلمة له بجلسة لمجلس الأمن في الثامن والعشرين من الشهر المنصرم عبر الفيديو، أن سورية تواصل تحسين الوضع الإنساني لمواطنيها ودعم جهود الوصول الإنساني وإيصال المساعدات إلى جميع المستحقين، مشيراً إلى أن ما تقوم به يقابل بتعنت أعمى لبعض الدول التي تتسلح بآلية الوصول عبر الحدود واستغلالها وتوظيفها الشأن الإنساني خدمة لأجندتها السياسية الخفية وأهدافها المعادية لسورية.

وأشار بوزكير إلى أنه التقى اللاجئين السوريين في لواء إسكندرون السليب، خلال زيارته إلى تركيا مؤخراً، وأن الطلب على المساعدات الإنسانية لسورية زاد بنسبة ٢٠ بالمئة في العام الماضي وسيستمر في الزيادة.

وأكد بوزكير ضرورة توسيع نطاق المساعدات عبر الحدود لتلبية الاحتياجات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية، داعياً الأمم المتحدة لاستمرار مساعداتها من دون انقطاع.

وبيّن صباغ أمام جلسة مجلس الأمن، أن أحد التحديات الرئيسة التي تواجه الوصول الإنساني هو الدور المعرقل لقوات الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية التابعة له، حيث منعت وصول قافلة مشتركة إلى مدينة الأتارب كانت سورية منحت الأمم المتحدة الموافقة عليها منذ نيسان الماضي، والأنكى من ذلك منع الهلال الأحمر العربي السوري من العمل في تلك المنطقة والاستعاضة عنه بالهلال الأحمر التركي الذي لا يملك أي ولاية قانونية للعمل على الأراضي السورية.

وأعرب بوزكير، عن أمله في رفع مجلس الأمن الدولي عدد معابر إيصال المساعدات الإنسانية إلى الداخل السوري.

وتلقى بوزكير إحاطة من نائب المنسق الإقليمي لشؤون الإنسانية المعني بالأزمة السورية مارك كاتس، حول سير إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية، ولفت إلى أن مناطق شمال غرب سورية تحتضن نحو ٢.٧ مليون سوري نازح يعيشون في ظروف إنسانية صعبة، من دون أن يشير إلى سبب نزوح أولئك السوريين، أو بتطرق إلى الاحتلال التركي، والتنظيمات الإرهابية الموالية له، التي عملت على تدمير قرى السوريين، وأجبرتهم على اللجوء والنزوح.

وبموازاة ذلك، حكمت محكمة «أوسلو» في النرويج، أمس، بالسجن على امرأة تبلغ من العمر ٣٠ عاماً لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة، بعدما أعيدت إلى وطنها من «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» شرق الحسكة حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة أمس عن «الإذاعة النرويجية» (NRK).

وقال قاضي المحكمة، إنجمار نيستور نيلسن: إن «المدانة شاركت في منظمة إرهابية، وفعلت ذلك عن سابق علم وقصد».

وأضاف نيلسن: إن «المرأة لم تكن مقاتلة في تنظيم داعش، ولكن بصفتها ربة منزل، تم تسليط الضوء على دورها كأحد المؤيدين الذين مكنوا فكرة الجهاد، ووفروا أساساً لمجندي التنظيم الظروف الملائمة، ليكونوا متحمسين للغاية في الجبهة».

ولفت إلى دورها وغيرها في المساهمة بوصول أجيال جديدة من مجندي التنظيم، الذين يمكن أن يحذوا حذو عائلاتهم.

وكانت المرأة التي استأنفت الحكم، تبلغ من العمر ٢٢ عاماً عندما سافرت عبر السويد إلى سورية، حيث عاشت من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩.

وانتهى بها المطاف برفقة ابنها البالغ من العمر خمس سنوات في مخيم «الهول»، حيث أعيدت إلى بلادها العام الماضي، بسبب إصابة ابنها بمرض خطير، وقبض عليها عند عودتها إلى النرويج.

وكالات

السفارة في نيودلهي تواصلت مع الحكومة السورية لإرسال طائرة لإجلاء الرعايا

السفير عباس لـ«الوطن»: لا إصابات بين صفوف السوريين بـ«كورونا» حتى الآن

السفير رياض عباس (عن الإنترنت – أرشيف)

| سيلفا رزوق

أكد سفير سورية في الهند رياض عباس، أن لا إصابات بين صفوف الطلبة السوريين في الهند بفيروس «كورونا» حتى الآن، مبيناً أن الجامعات الهندية مهتمة بهم، رغم الوضع الصعب الذي فرضه انتشار الفيروس في البلاد.

السفير عباس وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد أن الوضع الصحي للطلبة السوريين والسوريين العالقين بالهند بخير حتى الآن، وهناك اهتمام من قبل الجامعات الهندية بهم، لكن بعض الجامعات ونتيجة تفشي «كورونا المتحورة»، طالبت بعض الطلبة بإخلاء السكن بالسرعة الممكنة، لأن المستشفيات مكتظة بالمصابين، حيث جرى فتح دور العبادة لاستقبال المصابين، ومن الممكن استخدام سكن الطلاب بالجامعات لهذا الأمر أيضاً.

وكشف السفير عباس أن السفارة تواصلت مع الحكومة السورية للطلب من الجهات المعنية دراسة إمكانية إرسال طائرة إجلاء للرعايا السوريين تقاديا لحصول مآلا يحمد عقباه، وقال: «تواصلنا مع الحكومة السورية لإجلاء السوريين ونحن بانتظار الجواب».

وبيّن السفير عباس أن الحكومة الهندية فرضت الإغلاق التام في البلاد، وفي حال استمر الوضع الصحي في الهند على ما هو عليه لابد من إجلاء الرعايا السوريين، مبيناً أن الرحلات الاستثنائية بين الولايات الهندية ما زالت مستمرة حتى الآن.

ولفت سفير سورية في الهند إلى أن السفارة تتابع بشكل مباشر أوضاع السوريين في الهند، وهي على تواصل مع الحكومة السورية في هذا الخصوص، مشيراً إلى أن الطلبة ناشدوا السفارة بإجلائهم، علماً أن الجامعات الهندية مهتمة بهم، وتضع عدداً منهم بالحجر الصحي خوفاً عليهم.

وأشار السفير عباس إلى وجود مجموعة من السوريين العالقين بالهند، منهم بخارة وبعض الموقدين بمهمات رسمية، إضافة إلى عدد من المواطنين الذين زاروا الهند بقصد العلاج.

وتعيش الهند ارتفاعاً قياسياً بإصابات «كورونا»، وتجاوزت الإصابات بفيروس كورونا في الهند نتيجة لتزايد أعداد الإصابات وعدم قدرة هذه الجامعات على تحمل المسؤولية الناتجة عن ذلك.

اتصال هاتفي مع ظريف أكد فيه الأخير رفض محاولات استهداف الانتخابات الرئاسية

المقداد: لرفع الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على سورية وإيران فوراً

من لقاء سابق لوزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ونظيره الإيراني محمد جواد ظريف (عن الإنترنت – أرشيف)

أشاد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أمس، بالتفاعل الكبير الذي يبديه المواطنون السوريون لإنجاح الاستحقاق الدستوري في الانتخابات الرئاسية القادمة، وطالب برفع الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها أميركا وبعض الدول الغربية على سورية وإيران فوراً.

جاء في اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي جدد موقف بلاده الداعم لسورية في إجراء انتخاباتها واستحقاقاتها الدستورية، رافضاً أي محاولات لاستهداف هذا الاستحقاق المهم للشعب السوري.

وبحث المقداد مع ظريف حسب وكالة «سانا»، مختلف التطورات الإقليمية والدولية، بكلا البلدين والمنطقة والعالم، وذلك متابعةً للتطورات التي تشهدها المنطقة وانطلاقاً مما تلقاه عليه الوزيران من الاستمرار بالتنسيق والتشاور في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكد المقداد، أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين، مشيراً إلى ارتياح الشعبين والحكومتين للمستوى العالي الذي وصلت إليه هذه العلاقات في مختلف المجالات.

وعرض المقداد التحضيرات التي تقوم بها الحكومة السورية لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري، مشيداً بأهمية هذا الاستحقاق للشعب السوري والتفاعل الكبير الذي يبديه المواطنون السوريون لإنجاح هذا الاستحقاق.

وجدد المقداد إدانة سورية الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية على سورية وإيران، مطالباً برفعها فوراً لأنها غير أخلاقية وتضر المواطنين وتعري نفاق الدول التي تفرضها، مشيداً في هذا الإطار بدعم إيران لسورية في مواجهة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

وندد المقداد بدور بعض الدول وفي مقدمتها أميركا في استهداف لقمة عيش السوريين ونهب نفطهم وقمحهم ومختلف مواردهم للنيل من مواقفهم المتمسكة بسيادة بلدهم ووحدته، مجدداً موقف سورية الرافض لحل هذا الإرهاب الاقتصادي أينما كان.

كما أكد المقداد دعم سورية لإيران ومؤقفها المتمسك بحقوق الشعب السوري، ومندداً بما تمثله هذه الاعتداءات من جرائم وانتهاكات.

وعرض ظريف نتائج جولته الأخيرة في دول المنطقة وتطورات المحادثات الجارية في فيينا والمتعلقة بالاتفاق النووي.

كما بحث الجانبان خلال الاتصال مختلف القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها وأفاد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أمس، بالتفاعل الكبير الذي يبديه المواطنون السوريون لإنجاح الاستحقاق الدستوري في الانتخابات الرئاسية القادمة، وطالب برفع الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها أميركا وبعض الدول الغربية على سورية وإيران فوراً.

جاء في اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي جدد موقف بلاده الداعم لسورية في إجراء انتخاباتها واستحقاقاتها الدستورية، رافضاً أي محاولات لاستهداف هذا الاستحقاق المهم للشعب السوري.

وبحث المقداد مع ظريف حسب وكالة «سانا»، مختلف التطورات الإقليمية والدولية، بكلا البلدين والمنطقة والعالم، وذلك متابعةً للتطورات التي تشهدها المنطقة وانطلاقاً مما تلقاه عليه الوزيران من الاستمرار بالتنسيق والتشاور في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكد المقداد، أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين، مشيراً إلى ارتياح الشعبين والحكومتين للمستوى العالي الذي وصلت إليه هذه العلاقات في مختلف المجالات.

وعرض المقداد التحضيرات التي تقوم بها الحكومة السورية لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري، مشيداً بأهمية هذا الاستحقاق للشعب السوري والتفاعل الكبير الذي يبديه المواطنون السوريون لإنجاح هذا الاستحقاق.

وجدد المقداد إدانة سورية الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية على سورية وإيران، مطالباً برفعها فوراً لأنها غير أخلاقية وتضر المواطنين وتعري نفاق الدول التي تفرضها، مشيداً في هذا الإطار بدعم إيران لسورية في مواجهة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

وندد المقداد بدور بعض الدول وفي مقدمتها أميركا في استهداف لقمة عيش السوريين ونهب نفطهم وقمحهم ومختلف مواردهم للنيل من مواقفهم المتمسكة بسيادة بلدهم ووحدته، مجدداً موقف سورية الرافض لحل هذا الإرهاب الاقتصادي أينما كان.

كما أكد المقداد دعم سورية لإيران ومؤقفها المتمسك بحقوق الشعب السوري، ومندداً بما تمثله هذه الاعتداءات من جرائم وانتهاكات.

وعرض ظريف نتائج جولته الأخيرة في دول المنطقة وتطورات المحادثات الجارية في فيينا والمتعلقة بالاتفاق النووي.

كما بحث الجانبان خلال الاتصال مختلف القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها وأفاد سفير سورية في لبنان علي عبد الكريم علي، أمس أن سورية قدمت كل التسهيلات التي تضمن العودة الطبيعية الآمنة والكريمة لأبنائها في لبنان وكل أماكن اللجوء لهم، وأنها ترحب بأي مبادرة فيها مراجعة مسؤولة لأنها حريصة على أشقائها.

وأشار علي، بعد لقائه وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية شربل وهبة، إلى إجراء جولة أفق، تحدث فيها وهبة عن الأوضاع اللبنانية والحرص على الوصول إلى تشكيل حكومة يكون فيها مخرج للبنان، وأهمية التكامل مع سورية في الأوضاع الاقتصادية والأمنية، حسبما ذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام.

وأوضح علي أن وهبة أبدى حرصاً على تشجيع اللاجئين السوريّين الراغبين في العودة إلى بلدهم، وهم يشكلون الأغلبية الكبرى، وقد قدمت سورية كل التسهيلات التي تضمن العودة الآمنة والكريمة لأبنائها»، مشدداً على أن سورية تجد أن السوريين هم الأقدر على إعمار وطنهم الذي تعرّض لعدوان مركّب استُقدم فيه الإرهابيون من أكثر من ١٠٠ دولة، ولكنهم وصلوا إلى طريق مسدود، وصمدت سورية أكثر من ١٠٠ سنوات وبقيت كل مؤسسات الدولة عاملة.

وأكد علي أن سورية ترحب بكلّ المراجعات الإيجابيّة والمبادرات التي تريد الوصول إلى الأمام أكثر، وسورية صاحبة مصلحة في تصويب أي شقيق أو بلد كانت له اتجاهات خاطئة في المواقف، قائلاً إنّ: «الأشقاء السعوديّين في مراجعة ونرجو ألا تكون طويلة، ومقدّماتها نراها من خلال اللقاء بعدد من الدبلوماسيين، ونقدر ما سمعناه من المسؤولين الكبار في السعودية عبر الإعلام بمراجعة تجاه العلاقة مع إيران ومنفذ اليمن والجامعة العربية التي من مصلحتها بكل أعضائها أن يعمدوا النظر بما جرى وخصوصاً أن سورية دولة مؤسسة في الجامعة العربية، كانت ولا تزال رافعة أساسية في الدفاع عن قضايا